بطاقة تقييم للأمور اللازم إنجازها

تحديث أغسطس 2021

ملخص:

مع نهاية شهر أغسطس، باقي على انتخابات ديسمبر أربعة شهور مش أكثر، ولتوا ما تحققش إلا شي محدود جداً من الشهر الماضي لضمان انتخابات حرة ونزيهة وآمنة. وإذا كانأُحرز تقدّم فهو تقدم جداً محدود بالنسبة لضمان الحق في المشاركة السياسية للجميع (الهدف رقم 4)، و في نفس الوقت مازالت حكومة الوحدة الوطنيةغير قادرة على تحقيق أيّ تقدّم فيما يتعلق بتعزيز السلام من خلال حماية الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات (الهدف رقم 2)، وتعزيز الشفافية والحق في المعلومات كركن أساسي للديمقراطية والحكم السليم (الهدف رقم 6)، وضمان مساحة آمنة في مراكز الاقتراع وأمن الناخبين (الهدف رقم 7).

وتقييماً للتقدم اللي ذكرناه فيما سبق لحالات معينة قامت بيها الحكومة الليبية إلأ انه نعتبروه ملغي بسبب الفشل والتقاعس في مجال وتيسير عمل المدني (الهدف رقم 3) ودعم وتعزيز حقوق المرأة في السياسة (الهدف رقم 5) . وبالتالي ، فإن التقدم المذكور هو جداً محدود وغير ثابت ولا هو متسق ، واللي ايضاً مثير للقلق الخطوات اللي قاعدة تقوم بيها حكومة الوحدة الوطنية في الاتجاه المعاكس . لمزيد من المعلومات راجعوا بطاقة التقييم للشهر هذا (أغسطس) عن الأمور السبعة اللازم إنجازها في سبعة أشهر .

مفتاح التقييم:

ما تحققش

ما تمش أي إجراء لمعالجة الأهداف أو تم اعتماد تدابير معينة ولكن عكس الأهداف المقترحة.

بعض التقدّم

قامت السلطة التنفيذية بتدابير معينة لمعالجة الأهداف وتطبيقها جزئياً.

تحقق بنجاح

قامت السلطة التنفيذية بتدابير معينة لمعالجة الأهداف وتطبيقها بنجاح.

1

ضمان حق كلّ فرد في حرية التعبير وتشجيع الإعلام الحرّ

ما تحققش

ما تحققش

- **إلغاء جميع الأنظمة والقرارات الي تفرض قيود غير متناسبة وغير مشروعة على حرية التعبير وحرية الصحافة ؛**

ما تحققش

- **ضمان التحقيق في الاعتداءات والتهديدات الي توصل في كل من يعبّر عن رأيه بشكل علني ومساءلة مرتكبيها ؛**

- في تاريخ 3 أغسطس، اقترحت حكومة الوحدة الوطنية على مجلس النواب الليبي ميزانيةً تُخصّص الأموال إلى الميليشيات، وتحديداً مبالغ وقدرها 2،5 مليار دينار ليبي (أي ما يعادل 550 مليون دولار أميركي) للقوات المسلّحة العربية الليبية، و146 مليون دينار ليبي (أي ما يعادل 32 مليون دولار أميركي) إلى قوات الردع، و40 مليون دينار ليبي (أي ما يعادل 8،9 مليون دولار أميركي) لجهاز دعم الاستقرار، و35 مليون دينار ليبي (أي ما يعادل 7،8 مليون دولار أميركي) إلى جهاز الأمن العام، و260 دينار ليبي (أي 57 مليون دولار أميركي) إلى جهاز الأمن الداخلي. واللي لازم نعرفوه أنّ جهاز الأمن الداخلي عبارة عن كيان يضمّ مجموعاتٍ مسلّحة تعمل في شرق ليبيا واللي ليها يد في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (من ضمنها الاختفاء القسري والتعذيب) واللي أُرتكبت لإسكات المنتقدين والخصوم. فمن خلال تخصيص الأموال لمرتكبي الجرائم الدولية وإدماجهم بمؤسسات الدولة، تكون حكومة الوحدة الوطنية بهذه الطريقة تشرّع المعتدي وتهدّد من يجاهر برأيه علناً. فبدلاً من الحصول على دعم الميليشيات عن طريق تمويلها، على حكومة الوحدة الوطنية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وإخضاع أعضائها للمساءلة وتنفيذ عمليات التصفية والفرز بناءً على حقوق الإنسان عند إدماج القوى المسلّحة بمؤسّسات الدولة.

ما تحققش

- **ضمان وصول الإعلام إلى السياسيين، عن طريق تقديم ملخص المعلومات إلى وسائل الإعلام عن التقدّم الي صاير، وضمان التعليق على القضايا العامة من غير رقابة أو قيود وإعلام الرأي العام**

- لو صحيح أنّ حكومة الوحدة الوطنية تتكلم على نشاطاتها على مواقع التواصل الاجتماعي (على فيسبوك وتويتر)، إلا أنها ما تجوزش للإعلام في التقدّم الذي تمّ إحرازه.

2

تعزيز السلام من خلال حماية الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات

ما تحققش

ما تحققش

- الحرص على أن تكون القيود على اللقاءات العامة مشروعةً ومحصورةً بحماية النظام العام، والسماح بإقامة التجمّعات السلمية بأمان؛

ما تحققش

- ضمان حرية المشاركة بأيّ نشاط سياسي سواء على المستوى الفردي أو من خلال الأحزاب السياسية أو التنظيمات الأخرى والامتناع عن عرقلة عملية تشكيل الأحزاب السياسية في الفترة التي تسبق الانتخابات؛

ما تحققش

- التحقيق في الاعتداءات الهادفة إلى انتهاك الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات وإخضاع مرتكبيها للمساءلة

3

دعم وتيسير عمل المجتمع المدني

ما تحققش

ما تحققش

- **إلغاء القوانين القمعية المقصود بها عرقلة عمل منظمات المجتمع المدني وإعاقة أنشطتها في ليبيا، ومنها القرار رقم 286 لسنة 2019؛**

في تاريخ 15 أغسطس، أفاد مجلس النواب أنّه طالب المجلس الرئاسي، ومجلس الوزراء، ووزارة الشؤون الخارجية لتشكيل لجنة تتولّى وضع قائمة بالمنظمات غير الحكومية العاملة في ليبيا على أساس أنّ هذه المنظمات تسعى إلى زعزعة استقرار المجتمع المحلّي واختراقه. ووجه مجلس النواب لجهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الدولي التحقق من رخص المنظمات الأجنبية للعمل في ليبيا والتأكّد من أنّها تعمل "بما يتسق مع الأمن الوطني". كما أعلن مجلس النواب أيضاً أنّ المؤسسات والبلديات ما يحقلهاش تتعامل مع المنظمات الأجنبية الغير حكومية إلي ذكرناها من دون استشارة السلطات. وهذه القرارات مقلقة هلبا وتدلّ على الرغبة لدى مجلس النواب بتقييد عمل المجتمع المدني وكسب عدائية الجهات الفاعلة الدولية. فالازم من الحكومة الوحدة الوطنية رفض هذه الإجراءات وتعزيز حرية تكوين الجمعيات من خلال إلغاء القرارات القمعية بحق المجتمع المدني.

ما تحققش

- **ضمان التحقيق في جميع انواع الإساءة منها التهديدات والأعمال الانتقامية ضدّ منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان واخضاع مرتكبي هذه التجاوزات للمساءلة؛**

ما زال نمط الاحتجاز التعسّفي والاختفاء القسري والاعتداءات في ليبيا مستمر. ففي 5 أغسطس، يزعم أنّ الفرقة رقم 302 التابعة للقوات المسلّحة العربية الليبية أكّدت أنّ منصور عاطي، مدير فرع الهلال الأحمر الليبي في أجدابيا والناشط في المجتمع المدني انه تمّ احتجازه في أحد سجونها. وكان منصور عاطي وقتها انخطف وتم احتجازه في ظروف ممكن تنطبق عليها حالة الاختفاء القسري ، وما زال قيد الاحتجاز التعسّفي لليوم. لهذا، المفروض على جميع الأطراف في ليبيا العمل الفوري على الإفراج عن الأفراد قيد الاحتجاز التعسّفي ولازم من التحقيق مع المسؤولين وإخضاعهم للمساءلة.

3

دعم وتيسير عمل المجتمع المدني

ما تحققش

بعض التقدّم

- **ضمان أن تكون مفوضية المجتمع المدني هيئةً مستقلّةً تعمل باستقلالية وأن تكون لها ميزانيتها الخاصة، وضمان عدم إخضاع عملها لأيّ تدخّل من قبل السلطات السياسية، أو قوات الاستخبارات المركزية أو القطاع الأمني منها المجموعات المسلّحة والميليشيات.**

في 1 أغسطس، التقي رئيس الوزراء دبيبة بممثلين عن منظمات المجتمع المدني لمناقشة دور هذا القطاع، خاصة في سياق الانتخابات الجاية في شهر ديسمبر. وقام ممثلو المجتمع المدني اللي حضروا اللقاء بإطلاع رئيس الوزراء على المشاكل إلي تواجههم في عملهم وأكدوا الحاجة إلى تنظيم القطاع بطريقة تضمن فعاليته واستقلاله. و طالبوا ايضاً بتوحيد مفوضية المجتمع المدني والتعديل الفوري لمشروع القرار حول عمل منظمات المجتمع المدني بطريقة تتوافق مع توصيات المجتمع المدني.

4

ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

ما تحققش

ما تحققش

- **ضمان مشاركة الأقليات عبر توفير المعلومات بجميع اللغات الأصلية، بما فيها الأمازيغية ولغة الطوارق والتبو للوصول إلى الجماعات المحلية كافة؛**

ما تحققش

- **ضمان الحصول على المعلومات المتعلّقة مثلاً بكيفية التصويت في صيغ متاحة للجميع، وبمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة والي يعانوا من إعاقة بصرية أو من صعوبات في التعلم؛**

بعض التقدّم

- **ضمان أن تكون عملية تسجيل الناخبين شاملةً ومتاحةً وأن يسمح لأكبر عدد ممكن من الليبيين المؤهلين للتصويت من داخل البلاد وخارجها بتسجيل أسمائهم. ويجب القيام بتعديلات خاصة للأفراد المهجرين غير المتواجدين في مقرّ إقامتهم المعتاد والذين قد لا يتمكنون من الوصول إلى السجلّات المدنية؛**

- في 14 أغسطس، أشارت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أنّ ما يقارب 500 ألف شخص جديد سجلوا للتصويت. وفي 17 أغسطس، ومع إغلاق تسجيل الناخبين بداخل ليبيا، أفادت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مؤتمر صحفي أنّ مجموع2،830.971 ناخب سجلوا في الانتخابات، أي ما يعادل 58% من الناخبين المؤهلين. زيد على هذا ، في 18 أغسطس، تم افتتاح باب تسجيل الناخبين في الخارج لمدة 30 يوماً. وأصبح بإمكان الليبيين المقيمين في الخارج التسجيل حتى تاريخ 15 سبتمبر عن طريق موقع إلكتروني حدّداته المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وطلب وزير الخارجية الليبي الليبيين اللي في الخارج إالتسجيل والتصويت في نهاية العام. وأعلن الوزير أنّ حكومة الوحدة الوطنية حتقوم بالتعاون مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والبعثات الدبلوماسية في الخارج بضمان وصول الجالية الليبية للمرافق إلي تسمحلها بالمشاركة في انتخابات ديسمبر. و لتاريخ 23 أغسطس في ما يقارب 7000 ناخب في الخارج قاموا بالفعل بالتسجيل.

4

ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

ما تحققش

بعض التقدّم

- **تسهيل عودة الأشخاص المهجرين عودةً آمنةً وسالمةً وكريمةً، بما يسمح لهم بالتسجيل والتصويت في بلادهم**

- في شهر يونيو اللي فات وبعد اجتماعات مع لجنة تمثل النازحين في الداخل لمناقشة مشاركتهم في الانتخابات ، قامت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بضمان أن يكون النازحين قادرين على التصويت و على فرز اصواتهم في مدينتهم الام بانشاء محطات اقتراع مخصصة ليهم .

بعض التقدّم

- **ضمان عدم تمييز القواعد الانتخابية بين الناخبين أو المرشّحين المحتملين أو استبعادهم على نحوٍ تعسّفي؛**

في 17 أغسطس، وافق مجلس النواب الليبي على مشروع قانون انتخاب الرئيس بشكل مباشر من الشعب. وتم تحويل المشروع إلى اللجنة القانونية والدستورية للصياغة النهائية. وفي اليوم نفسه، قال عماد السايح، رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أنّه إلى أن يتمّ إقرار قانون الانتخابات، حيتم قبول طلبات الترشح حتى يتم إجراء الانتخابات في موعدها في ديسمبر الجاي. وفي 18 أغسطس، أعلن السايح أنّه لن يتم الاعتراض على أي مواطن يستوفي الشروط القانونية للترشح، ولاحظ أنّ أي مواطن ليبي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في القانون والأساس الدستوري المتفق عليه للانتخابات له الحق في المشاركة في الحياة السياسية، والترشح للانتخابات، والفوز بالمناصب العامة.

ومع هذا ، ولغاية يومنا هذا ، ما تمش اعتماد الأساس الدستوري للانتخابات وقانون الانتخابات. و طلب المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا ، يان كوبيس ، يوم الاثنين 30 أغسطس ، مجلس النواب لتسريع عملية الموافقة على تشريعات الانتخابات والأسس الدستورية.

وفي نفس الوقت، أشار السايح أنّ باب التسجيل الإلكتروني مش حيكون متاح للانتخابات الرئاسية مبرر الأمر بصعوبة مراقبة التصويت الإلكتروني وغياب التشاريع الداعمة والعقبات التقنية إلى تواجه فيها المراكز الانتخابية بضمان حصول التسجيل الإلكتروني في هذه المرحلة.

4

ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

ما تحققش

ما تحققش

- **توفير الدعم المالي الفوري للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومؤسسات الدولة المعنية بالعملية الانتخابية، لتتمكن من تأدية مهامها على أفضل وجه ممكن، وفقاً لخارطة الطريق (المادة الرابعة – 4)، بالإضافة إلى حملات نشر الوعي والتوعية حول أهمية إدماج المجموعات الأكثر تأثراً في العملية السياسية**

- في تاريخ 2 أغسطس، قام مجلس النواب الليبي مرةً ثانية بتأجيل التصويت على مشروع موازنة العام 2021 زاعم أنّه قام بالحاجة هادي بطلب من حكومة الوحدة الوطنية اللي بحسب المركز الإعلامي لمجلس النواب، أرادت إجراء المزيد من التعديلات على مشروع الموازنة. ومع مرور الوقت، ما تمّش التصويت على أي موازنة وفي 17 أغسطس، قدمت الحكومة مشروع موزانة ثاني لعام 2021 لمجلس النواب ليقوم الأعضاء بمراجعته في يوم الإثنين الموافق 23 أغسطس. وهذايعتبر المشروع الثالث المشابه للثاني (إلي تم رفضه من قبل مجلس النواب في وقت سابق من هذا الشهر). وإلى الآن حكومة الوحدة الوطنية قاعدة تنفق ما نسبتة 1/12 من الموازنة الأخيرة كل شهر من دون إشراف أو قيود. زيد على هذا ان ما تمش عقد جلسة لمجلس النواب بتاريخ 23 أغسطس اللي بدوره طلب من الحكومة المثول للاستجواب وجهاً لوجه يوم الإثنين الموافق 30 أغسطس.

ما تحققش

- **تحضير مكاتب الاقتراع للسماح للأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة في العملية الانتخابية.**

5

دعم وتعزيز حقوق المرأة في السياسة

ما تحققش

ما تحققش

- **إتاحة عملية تسجيل الناخبين للنساء كافة، بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي، بما في ذلك الوضع العائلي؛**

بعض التقدّم

- **تعزيز بيئة عامة وسياسية خالية من التهديد والتحرّش والأعمال الانتقامية لضمان قدرة المرأة الكاملة والمتساوية على تنظيم الحملات السياسية والمشاركة فيها قبل الانتخابات**
- في 15 أغسطس، ناقشت وزيرة الدولة لشؤون المرأة حورية الطرمال مع عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب مشروع قانون حماية المرأة ودور مجلس النواب في ضمان مشاركة المرأة في الانتخابات.

ما تحققش

- **ضمان التطبيق الفوري لحصة مشاركة المرأة أي كوتا 30% كما تنصّ عليها خارطة الطريق؛**

5

دعم وتعزيز حقوق المرأة في السياسة

ما تحققش

ما تحققش

- **ضمان التحقيق في جرائم العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الإلكتروني ضدّ المرأة وإخضاع مرتكبيها للمساءلة.**

- في 3 أغسطس، قدمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات في تنظيم ندوة إلكترونية حول العنف ضدّ المرأة في الانتخابات. شارك في حضور الندوة كل من وزير الدولة للاتصالات والشؤون السياسية، ومجموعة واسعة من الخبراء بالإضافة لممثلين عن المنظمات المحلية والدولية. و تطرقت الندوة الإلكترونية لأساليب حماية وتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات الجاية: وقام المشاركون بصياغة توصيات حول كيفية معالجة العنف ضدّ المرأة وتعزيز مشاركتها في السياسة.

- وزي ما ذكرنا اعلاه (راجع الهدف الأول)، اقترحت حكومة الوحدة الوطنية مشروعين للموازنة هذا الشهر تم فيه تخصيص أموال للميليشيات زي جهاز الأمن الداخلي اللي أقدم في السابق على اختطاف واحتجاز النساء لمعارضتهم للقوات المسلّحة العربية الليبية. فعلى سبيل المثال، قام أعضاء جهاز الأمن الداخلي في بنغازي باختطاف حنين العبدلي بعد دعوتها العلنية للمساءلة عن مقتل والدتها المحامية حنان البرعصي. وتم احتجاز حنين العبدلي من 5 مارس 2021 وحتى 28 يونيو 2021. اما في حال وافق مجلس النواب على الميزانية الجديدة في الأيام القليلة المقبلة، فبهذا تتحصل الميليشيات على الأموال بدل خضوعها للمساءلة على الجرائم إللي ارتكبتها ضدّ المرأة.

6

تعزيز الشفافية والحق في المعلومات والالتزام بهما كأساس للديمقراطية والحكم الرشيد

ما تحققش

ما تحققش

- تقديم الكشف المالي بذمتكم المالية، كما التزمتم؛

ما تحققش

- إبلاغ الشعب الليبي بأهدافكم والجهود التي بذلتموها طوال الفترة التي تسبق الانتخابات لضمان الشفافية وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة

ما تحققش

- نشر تحديثات شهرية حول التقدّم المحرز للتقيّد بشروط خارطة الطريق في الفترة التي تسبق الانتخابات.

7

إنشاء مساحة آمنة في مكاتب الاقتراع وضمان أمن الناخبين والمرشحين

ما تحققش

ما تحققش

- **ضمان احترام "الاتفاق من أجل وقف إطلاق نار كامل ودائم في ليبيا" واعتماد خطة للتخفيف من خطر تصعيد العنف، وتحديد إجراءات عملية وملموسة تهدف لمنع المزيد من الانتهاكات في الفترة التي تسبق الانتخابات**

- في 14 أغسطس، أقدمت مجموعات مسلّحة قبلية على اقتحام النهر الصناعي وأوقفت ضخ المياه عن ثلاثة ملايين شخص، للمطالبة بالإفراج عن المسؤول الأعلى بالنظام السابق عبد الله السنوسي. وقد أدانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تسييس البنية التحتية المائية الحيوية بما أنّها تهدّد الأمن المائي لملايين الأشخاص وتمثّل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما حثّت جميع الأطراف على احترام اتفاق وقف إطلاق النار والامتناع عن القيام عن أي عمل يمكن أن يشكّل تصعيدويقوّض استقرار البلاد.
- وفي 19 أغسطس، التقت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش بنظيرها الروسي وزير الخارجية سيرغي لافروف لمناقشة انسحاب المرتزقة الروسيين من الأراضي الليبية. وفي اللقاء، أكّد الوزير سيرغي لافروف أنّ روسيا تدعم انسحاب المرتزقة الأجانب من ليبيا.
- وفي تاريخ 24 أغسطس، تناقش وزير الداخلية الليبي خالد مازن مع السفير الأميركي والمبعوث الخاص إلى ليبيا، ريتشارد نورلاند في الخطط والبرامج اللي قامت بها السفارة لضمان إجراء انتخابات 24 ديسمبر 2021. وأكّد مازن أنّ الوزارة نشرت 35 ألف فرداً من الشرطة لضمان أمن الانتخابات بالإضافة لدوراتٍ تدريبية لزيادة كفاءتهم في مجال الأمن الانتخابي.

ما تحققش

- **ضمان وصول المراقبين المستقلين إلى مكاتب الاقتراع ومنع الاعتداءات من قبل الميليشيات والمجموعات المسلّحة؛**

7

إنشاء مساحة آمنة في مكاتب الاقتراع وضمان أمن الناخبين والمرشحين

ما تحققش

ما تحققش

- **ضمان مساءلة مرتكبي الاعتداءات وكلّ من يحاول عرقلة العملية الانتخابية الديمقراطية والوصول إلى الاقتراع وتقييد حريات التعبير والتجمّع السلمي وتكوين الجمعيات**

في 2 أغسطس، قام مسلّحون باختطاف رضا فرج الفريطيس مدير مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية وزميل له في طرابلس. كما اعربت البعثة عن مزيد من القلق اتجاه تعرض الأفراد اللي كان لهم دور في دعم التحول الديمقراطي في ليبيا ومؤسسات الدولة للاستهداف على يد المجموعات المسلّحة. لازم من السلطات الليبية التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان بما فيها محاسبة جميع المسؤولين عن الاعتداءات وكلّ من يحاول عرقلة مسار الانتخابات الديمقراطية والوصول إلى صناديق الاقتراع وحريات التعبير والتجمّع السلمي وتكوين الجمعيات.

ما تحققش

- **الامتناع عن عرقلة عمل السلطة القضائية وضمان سلامة مقارّها لتمكينها من أداء مهامها.**